

محاضرة (١) لمادة تكنولوجيا انتاج فاكهة ماجستير  
اعداد : د. منال زباري المياحي  
كلية الزراعة / قسم البستنة وهندسة الحدائق

**\*\*\* واقع القطاع الزراعي في العراق :**

لقد كان العراق خلال عقد الخمسينات والستينات ومن القرن الماضي يعد من البلدان الزراعية التي تتمتع بالاكثفاء الذاتي ، وتصدر المنتجات الفائضة عن الحاجة الى الخارج ، وقد كان العراق يمثل سلة الغذاء المتنوعة بالنسبة إلى دول الخليج العربي . إذ يحتل الإنتاج الزراعي في العراق أهمية كبيرة تأتي من خلال ما يوفره الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من محاصيل متنوعة منها الحبوب والفواكه والخضر واللحوم والألبان بأنواعها المختلفة ، إذ تعد المصدر الرئيس للسعرات الحرارية والبروتين الذي يعتمده الإنسان في غذائه اليومي ولكافة الفئات العمرية بالإضافة لأهميته في توفير الملابس والمسكن ودخوله في اغلب الصناعات الغذائية والدوائية التي يكون الإنسان والحيوان بحاجة ماسة إليها خلال مراحل حياته . ولكن هناك عدد من المعوقات التي عصفت بهذا القطاع الحيوي في العراق ولعل من ابرز هذه المعوقات نذكر منها.

**\*\*\* أبرز المعوقات في القطاع الزراعي :**

١- إن لتأثر العراق في التغيرات المناخية التي حدثت في (٢٠ - ٣٠) سنة الماضية والمتمثلة في عدة خصائص للمناخ منها ارتفاع لمعدلات درجات الحرارة وشحه الإمطار وتزايد عدد مرات هبوب العواصف الترابية وطول فترات هبوبها وغيرها من عناصر المناخ التي كان لها الأثر السلبي المباشر في الإنتاج الزراعي سواء كان على المحاصيل البستانية او على المحاصيل الحقلية التي كانت تزرع في العراق ، إذ أدت هذه التغيرات في عناصر المناخ الى انقراض الكثير من الأنواع النباتية التي كانت تزرع فيه، ولم يتم تعويضها لحد يومنا هذا .

٢- أدى فتح الحدود وغياب التعريفات الجمركية بعد عام ٢٠٠٣ إلى تدهور القطاع الزراعي بصورة كبيرة ، وذلك لان هذا القطاع كان محميا" من المنافسة الأجنبية ، فلما فتحت الحدود فان هذا القطاع قد تعرض إلى منافسة شديدة من حيث الكمية والنوعية والسعر اولاً" ، وممارسة الدول المجاورة إلى العراق سياسات الإغراق التي يقصد من ورائها السيطرة على السوق العراقية ثانياً" . مما قاد إلى زيادة التدهور في القطاع الزراعي.

٣- أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ وتحت ضغط شديد من المؤسسات الدولية الى ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار وخاصة بعد قرار الدولة برفع الدعم المقدم للمشتقات النفطية الأمر

الذي أدى إلى رفع تكاليف الإنتاج الزراعي وانعكاساتها بالتالي على أسعار المنتجات الزراعية وكان المستهلك هو الذي يدفع هذا العبء الكبير .

٤- ان الحروب الثلاثة التي دخلها النظام السابق أثرت بشكل كبير على القطاع الزراعي والاقتصاد العراقي عموماً ، وقد كان للحروب اثر كبير على القطاع الزراعي وخاصة في المناطق الجنوبية التي كانت ساحة للقتال والمعارك ، فعلى أثرها اقتلعت الآلاف من الأشجار وخاصة أشجار النخيل ، كما أثرت الآلات والمعدات الثقيلة العسكرية التي استعملتها القوات الأجنبية في الأراضي الزراعية مما أصابها بالتلوث وخاصة بالمواد المشعة التي استخدمت على نطاق واسع خلال حرب الخليج .

٥- أدى غياب الإرشاد الزراعي والتوجيه وجهل الكثير من الفلاحين وتمسكهم بالعادات والتقاليد الاجتماعية إلى زيادة تدهور القطاع الزراعي الأمر الذي انعكس على إنتاجية الدونم في الأرض الزراعية وفي كلا شقيه النباتي والحيواني .

٦- إن ارتفاع أجور ونفقات العمل الزراعي المخصصة في خدمة بساتين الفاكهة ، ونذكر على وجه الخصوص أهم محصول اقتصادي واستراتيجي في الوقت نفسه هو محصول نخلة التمر وبالرغم من ظروف الحرب العراقية الايرانية وتبعاتها التي صعقت الواقع الزراعي في كل البلاد ، إلا ان اشد دمار حدث في المحافظات الجنوبية من العراق خصوصاً " البصرة وأخذت ما أخذت من أجمل ثروة طبيعية خلقها الله وهي ثروة نخيل التمر وأروع أصنافه الزراعية مثل البرحي ، أصابع العروس ، الأشقر ، السكري ، الدهيني ، المكتوم ، الحلاوي ، الخضرواي، الساير ، البريم ، الديري ، الخستاوي ، الججاب ، وغيرها الكثير الكثير، التي لا يوجد مثل طعمها ونكهتها وقيمتها الغذائية في الدول المنتجة للنخيل في كل العالم وحتى دول الجوار والتي قد تمتلك بعض الأصناف من النخيل ألا ان جودتها لاتضاهي جودة التمور العراقية وخاصة تلك الأصناف التي تزرع في قضاء شط العرب والفاو وأبي الخصيب والمدينة والقرنة وغيرها من مناطق البصرة .

٧- أدى غياب التخطيط وعدم وضوح الرؤيا والشفافية في تنفيذ قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٦ إلى تلكوء عمل القطاع الزراعي الخاص وابتعاد الكثير من المستثمرين عن الاستثمار في القطاع الزراعي ، وازداد الأمور سوءاً" عندما تتضارب الصلاحيات ما بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية للمحافظات من جهة وبين المحافظات والوزارات المختصة من جهة أخرى .

٨- أثرت ظاهرة الاقتتال والعنف وعدم الاستقرار الأمني في عمل الكثير من مؤسسات والهيئات الحكومية ذات الشأن الزراعي ، وأثرت أيضاً" بشكل كبير على أداء الفلاحين أنفسهم مما اضطررتهم إلى الهجرة إلى مناطق أخرى حفاظاً" على سلامتهم مما انعكس اثر ذلك بشكل كبير على الإنتاج الزراعي .

٩- التداعيات السياسية في مجال الحصص المائية بين الدول المتشاطئة . إن هذه النقطة بالذات أخذت حصة الأسد في تأثيرها المباشر في تدهور القطاع الزراعي في كل محافظات القطر . إذ شهد الواقع الزراعي تهور كبير نتيجة لشحه المياه من جهة ولتملح المياه من جهة أخرى . فقد أثرت دخول مياه البزل الجانِب

الإيراني إلى الأراضي العراقي وكذلك غلق نهر الكارون وتحويل مجراه إلى داخل الأراضي الإيرانية سبب في ارتفاع مستويات التملح في مياه شط العرب وكذلك شحة المياه في نهري دجلة والفرات من جهة أخرى أدى إلى ارتفاع مياه الخليج ونزوحها إلى شط العرب الأمر الذي أدى حدوث ما حدث من دمار تكميلي لكل ما تبقى من زراعة وفي كل مناطق المحافظة .

١٠- الوضع الاقتصادي لأصحاب البساتين ، ان نسبة عالية من سكان العراق يعانون من الوضع الاقتصادي المتردي مما جعلهم يعزفون عن مزاولة مهنة الزراعة في السنوات الاخيرة وتحديداً نتيجة لارتفاع الملوحة في الاراضي ومياه الري وكذلك ارتفاع تكاليف الخدمة للمحاصيل الزراعية المختلفة سواء من تكريب او تلقيح اوتدلية الحاصل او مكافحة الامراض والحشرات وايضا تكاليف الجني وتبعاته مما يشكل عبئ كبير على كهاهل المزارع مما جعله بمورور الوقت يبقي فقط على ما يكفي لسد حاجته العائلية .

١١- ظهور مشكلة التثقيب عن النفط في وإنشاء الآبار في المناطق الزراعية . برزت مشكلة أخرى في السنوات الخمس الأخيرة هي إنشاء العديد من الآبار النفطية في العديد من البساتين في المناطق الزراعية في كل محافظات القطر وخاصة في محافظة البصرة ففي قضاء المدينة قد تم مشاهدة بعض تلك المواقع التي تيم فيها التثقيب حالياً في أراضي القضاء ، ومن جراء ذلك فقد لوحظ عزوف العديد من أصحاب البساتين عن متابعة أراضيهم وبساتينهم التي تعد حالياً صغيرة من حيث المساحات المزروعة فعلاً وان النسبة الكبيرة منها فقد أدركها الإهمال منذ زمن ، ومن جهة أخرى فان ما يزرع اليوم في هذه البساتين فقط ما يكفي لسد الاحتياج العائلي فقط وليس للحصول على المردود الاقتصادي منها نتيجة للأسباب التي تم ذكرها سابقاً إضافة انه حالياً يجد المزارع بأنه لاجدوى من إنفاق المال على الأرض ثم تذهب في مجال التعويض من قبل الدولة في حالة شمولها في المواقع التي يمكن إنشاء حقول الآبار النفطية عليها .

### **\*\*\* المشاكل والمعوقات التي تواجه إعادة تأهيل الأراضي الزراعية :-**

- ١ - وجود المخلفات الحربية التي تعود إلى الحرب العراقية الإيرانية والمتمثلة بالسواتر الترابية وخصوصاً على ضفاف نهر شط العرب والتي لا تزال ماثلة للعيان في الوقت الحاضر .
- ٢ - هجرة الكثير من سكان مناطق الأراضي الزراعية خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية وعدم عودتهم لحد الآن وذلك لحصولهم على فرص عمل أخرى أو وظائف معينة غير الزراعة ، الأمر الذي نشأ عنه قلة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي .

- ٣- انتشار ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وخصوصاً بعد سقوط النظام البائد عام ( 2003 ) وذلك بسبب ارتفاع دخل الفرد وزيادة نسب العرض لأسعار الأراضي واستخدامها لأغراض سكنية.
- ٤ - انتشار ظاهرة الملوحة في الترب والمياه الأمر الذي أدى إلى عدم ممارسة الزراعة فيها وعزوف الفلاحين عن زراعتها .
- ٥ - انتشار الأعشاب النهرية كالقصب والبردي والشمبلان في معظم الأنهار مما أدى إلى إعاقة حركة مياه المد والجزر التي يعتمد عليها بشكل رئيسي في عملية ري بساتين الفاكهة
- ٦ - عدم تنظيف أو تطهير نهر شط العرب منذ عام 1980 بسبب مشكلة عدم وصول المياه بصورة صحيحة خلال عمليتي المد والجزر وجعل جريانها بطيئاً الأمر الذي ترتب عليه عدم دخول المياه إلى الأنهار الرئيسية والفرعية.
- ٧ - ارتفاع أسعار المستلزمات والآلات الزراعية في السوق المحلية وعدم وجود أسواق لتصريف الإنتاج فضلاً عن الارتفاع في تكاليف جني الثمار وخصوصاً ( النخيل ) بما لا يتناسب والمردود المالي، مما سبب إهمالها وعدم العناية فيها .
- ٨- اغراق الاسواق المحلية بالبضائع الاجنبية وباسعار منافسة بشكل كبير مع الاسعار المنتجات المحلية مما ادى خسارة في الانتاج المحلي وبالتالي التوقف عن مزاوله الزراعة .

### **\*\*\* بعض المقترحات والحلول لتلك المعوقات :**

- ١ - إزالة كافة المخلفات الحربية والسواتر وتسوية الأراضي من قبل الدوائر المختصة لأن تكاليف ذلك تكون باهظة على كاهل المزارعين .
- ٢ - توفير الخدمات ( المياه - والطاقة الكهربائية ) وخدمات أخرى لكي تكون عاملاً محفزاً ومشجعاً على عودة المزارعين لأراضيهم والعمل فيها مجدداً .
- ٣ - تدخل الدولة بصورة مباشرة في الحد من مشكلة التوسع العمراني وتجريف الأراضي وقطع أشجار النخيل وبعض الأنواع الزراعية الأخرى والتي تنجح زراعتها في الوقت الراهن. وذلك من خلال إصدار بعض النصوص قانونية التي ربما تكون رادعة لبعض أصحاب الأراضي الزراعية من أجل المحافظة على ما تبقى من بيئة طبيعية والتي يشكل مصدراً أساسياً للحياة ألا وهو الغذاء سواء كان للإنسان أم للحيوان.

٤- تبني الدولة سياسة سعرية واضحة وشفافة تستطيع من خلالها المحافظة على العرض والطلب وتحقيق التوازن في السوق المحلية.

٥ - إيجاد أفضل السبل لمعالجة ملوحة المياه وذلك من خلال إنشاء محطات تحليه عملاقة مماثلة لما هي عليه في دول الخليج العربي. فضلاً عن استصلاح التربة المتأثرة بالملوحة.

٦ - التطهير الكامل لنهري دجلة والفرات و كافة فروعهما المنتشرة في العراق وكذلك نهر شط العرب وفقاً للضوابط والتقنيات الفنية العالية الجودة. ويفضل إنشاء دائرة خاصة تتحمل كافة المسؤولية عن هذا المشروع .

٧ - تقديم الدعم للفلاحين من خلال تقديم السلف والقروض من قبل الدولة .

٨ - تقوم الدوائر ذات العلاقة بتوفير المستلزمات المتمثلة في البذور المحسنة او الشتلات والمبيدات والأسمدة والآلات الزراعية للفلاحين وبأسعار مدعومة من قبل الدولة.

٩ - تعزيز دور الإرشاد الزراعي من خلال إعداد حملات توعية من أجل تثقيف المزارعين وتعليمهم على كيفية استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في الزراعة ، فضلاً عن تشجيعهم على استخدام طريقة الإكثار لأشجار الفاكهة عن طريق زراعة الأنسجة الحديثة بالنسبة للنخيل وبقية الأنواع الأشجار الفاكهة التي تنجح زراعتها في المنطقة .

١٠- على الرغم من التطور الحاصل في استخدام المكننة الزراعية إلى ان استخدامها لازال متخلفا في بالقياس إلى كثير من دول العالم الأمر الذي ساهم في تردي الوضع الزراعي أيضا". لذ يتطلب تفعيل دوره في الوقت الراهن .

١١ - تشجيع الاستثمارات الزراعية من خلال القروض والمنح والاستعانة بالخبرات المحلية أولاً ثم استخدام الاستثمارات الأجنبية بعلاقة متوازنة لا تفقد الفلاحين سيادتهم على الأرض. كما يجب على الحكومة المحلية والمركزية المبادرة في تسهيل الأمر إمام الاستثمارات الزراعية من خلال توفير الأمن والاستقرار قدر الإمكان للشركات الاستثمارية وكذلك إطلاق القروض والمنح لها لتؤدي دورها على أكمل وجه .

١٢ - إيجاد منافذ تسويق حكومية أو مختلطة أو قطاع خاص للمنتجات الزراعية عامة والتمور والفاكهة بشكل خاص .

١٣- أتباع إستراتيجية علمية للبحوث الزراعية ( إنتاج الفاكهة ) طويلة المدى تشمل جميع جوانب الإنتاج والتسويق والتمويل وتوفير الكوادر العلمية.

